

# مناقب الشافعي

لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي

٣٨٤ - ٤٥٨

تحقيق  
السيد أحمد دصقر

الجزء الأول

مكتبة دار التراث

٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة



بسم الله الرحمن الرحيم  
الامانة لله وبما العاقلون الرحمن الرحيم  
ما ك يوم الطير  
انا ك بعد ما ك تسعير  
اهد بنا الصرا ك المسعير  
صرا ك الطير اعمد عليهم  
عن المعطون عليهم ولا الطائر







## بسم الله الرحمن الرحيم

شفف البيهقي بسنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنفق حياته في تحصيلها ودرسها وإيصالها نقية بوضاء إلى أبناء الإسلام الذين افترض عليهم ربهم أن يأخذوا ما آتاهم الرسول ، وأن ينتهوا عما نهىهم عنه ، والذين أمرهم رسولهم الكريم أن يبلغوا عنه مقاله إلى من يعدم لتكون كلمة الله وكلمة رسوله باقية على وجه الزمان ؛ تنذير للمسلمين سبيلهم ، وتذير على الحق أعمالهم وأقوالهم ، وتجمع قلوبهم على عبادة من خلقهم ورضى لهم الإسلام دين عزة وسعادة في الدنيا والآخرة .



وقد دفعه هذا الشغف العظيم إلى العناية بآثار الشافعي : ناصر السنة ، ومؤسس فقها ، وفاتح أقالها ، والذي شهد له أعلام العلماء بأنهم ما عرفوا فواقته السنة إلا بعد أن استخرج مكنونها ، واستنبط فنونها ، وجلى دقائقها ببيان المشرق المشرق ، وأسلوبه الجزل الرصين .

وما كانت عناية البيهقي بآثار الشافعي وإيدة الخطرة العابرة ، والفكرة السائرة ، والنظرة الطائفة ، بل كانت وليدة التأمل الوثيق ، والتفكير العميق ، والاعتبار الدقيق ، والمقايسة بين ما كتبه أعلام الأئمة الذين قاموا بعلم الشريعة ، وبنوا مذاهبهم على مبلغ علمهم من كتاب الله ، وسنة رسول الله .

وقد انتهت تلك المقايسة باليهقي إلى عرفانه أن الشافعي أكثر الأئمة اتباعا ، وأقوام احتجا ، وأصحهم قياسا ، وأبينهم بيانا ، وأفصحهم لسانا ،

وأوضحهم إرشادا فيما صنف من كتب في الأصول والفروع جميعا .

ولما فرغ البيهقي من تصنيف مصنفاته في السنة ألف كتابا عن منشى السنة وهو كتاب « دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم » .

ولما انتهى من ترتيب كتب الشافعى وتصنيفها وتخرج أحاديثها رأى كذلك أن يخص الشافعى بكتاب ، وقوى من عزمه أن بعض أصحابه اقترح عليه تأليف هذا الكتاب ، وفى ذلك يقول : « وقد سألنى بعض أصحابنا من أهل العلم والبصيرة أن أجمع كتابا مشتملا على ذكر مولد الشافعى ونسبه ، وتعلمه ، وتعليمه ، وتصرفه فى العلم ، وتصانيفه ، واعتراف علماء دهره بفضله ، وما يستدل به على كمال عقله ، وزهده فى الدنيا ، وورعه ، واشتهاره بمخصال الخير ومكارم الأخلاق - فى وقته وبمد وفاته - فأجيبته إلى مسألته ؛ اقتصارا منى فى ذكر معرفته بالفقه ، وحسن مناظرته على تسمية تصانيفه ، وطرف من حكاياته دون ذكر كيفية تصرفه ؛ فإن العلم به إنما يقع بالنظر فى كتبه المصنفة فى أصول الفقه ثم فى « المبسوط » المردود إلى ترتيب المختصر ، ثم فى « السنن » حتى خرجها على مسائل « المبسوط » فى مائتى جزء وأكثر ، ثم بالنظر فى كتاب « معرفة السنن والآثار » الذى أوردت فيه كلام الشافعى على الأخبار ، بالجرح والتعديل ، والتصحيح والتعليل فى سبعين جزءا ، ثم فى كتاب « المدخل » المخرج على أصوله

فيستدل بذلك على صحة أصول الشافعى ، وحسن بنائه الفروع عليها ، موافقا لشريعة المصطفى فى اتباع الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، وآثار



الصعابة، والقياس على ما ثبت بأحد هذه الأصول .

وقد اعترف البيهقي بأنه قد سبق إلى التأليف في هذا الموضوع حيث يقول:

« وقد صنف جماعة من أهل العلم في فضل الشافعي ، ومناقبه كتباً مشتملة على ذكر ما نقل إليهم من أحواله الجليلة ، وأقواله الحسنة ، وأفعاله الحمودة ، وما خص به من الجمع بين علم الأصول والفروع في أحكام الشريعة ، ومشاركة غيره في سائر أنواع العلوم » .

ولم يكن البيهقي في حديثه هذا بسبيل ذكرها وذكر أصحابها ، ولكنه كان يريد الاستشهاد بما ذكره على صحة جواز أن يكون الشافعي هو المراد بحديث عالم قریش ؛ لأن الشافعي كما قال : « قد صنف الكتب ، وفق العلم ، وشرح الأصول والفروع ، وعلا في الذكر بما ألف وشرح ، وفتح الله على لسانه العلم الكثير ، ومرت في آذان السامعين ، ووعت القلوب ، فازداد على مر الأيام حسناً وبياناً » .

ولكن البيهقي قد ذكر في ثنایا الكتاب : الكتب المصنفة في فضائل الشافعي التي روى عنها أو قرأها ، وهي :

( ١ ) كتاب أبي سليمان : داود بن علي الأصفهاني ، إمام أهل الظاهر ( ٢٠١ - ٢٧٠ ) .

( ٢ ) « أبي عبد الله : محمد بن إبراهيم البوشنجي ، المالكي ( ٢٠٤ - ٢٩٠ )

( ٣ ) « أبي يحيى : زكريا بن يحيى الساجي المتوفى سنة ٣٠٧

( ٤ ) « أبي محمد : عبد الرحمن بن أبي حاتم ( ٢٤٠ - ٣٢٧ )

(٥) كتاب أبي الحسن : محمد بن الحسين الأبري المعاصي . المتوفى سنة ٣٦٣

قال السبكي عنه : وهو كتاب حافظ رتبة على أربعة وسبعين بابا .

( ٣٢٦ - ٣٨٠ )

(٦) كتاب صاحب بن عباد

( ٣١٦ - ٣٨٨ )

(٧) » أبي منصور : محمد بن عبد الله بن حمشاذ

(٨) » أبي بكر : محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا الشيباني المتوفى سنة ٣٨٨

(٩) » الحاكم النيسابوري أبي عبد الله محمد بن عبد الله ، المعروف

بابن البيّع ، قال عنه ابن السبكي : وهو مصنف جامع ( ٣٢١ - ٤٠٥ )

(١٠) كتاب أبي القاسم : حمزة بن يوسف السهمي المتوفى سنة ٤٢٧

(١١) » أبي نعيم : أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠

وقد ألفت في مناقب الشافعي قبل البيهقي أو في عصره كثير من العلماء .

عده هؤلاء ، لكن لم يشر إليهم البيهقي في هذا الكتاب ومنهم :

(١) أبو حاتم : محمد بن حبان البستي صاحب الصحيح ( المتوفى سنة ٣٥٤ )

(٢) أبو علي : الحسن بن الحسين بن حنكان الأصبهاني ( المتوفى سنة ٤٥٠ )

(٣) أبو عبد الله : محمد بن أحمد شاكر القطان ( المتوفى سنة ٤٠٧ )

(٤) إسماعيل بن محمد السرخسي للقرب ( المتوفى سنة ٤١٤ )

(٥) أبو منصور : عبد القاهر بن طاهر البغدادى ( المتوفى سنة ٤٢٨ )

(٦) أبو عبد الله : محمد بن سلامة المصري ( المتوفى سنة ٤٥٤ )

وقد ألفت أبو الحسين : محمد بن عبد الله الرازي ( للمتوفى سنة ٣٤٧ )

والله تمام الرازي ( ٣٣٠ - ٤١٤ ) كتابا مستقلا فيمن روى عن الشافعي ،

ولكن البيهقي لم ينقل عنه ، وإنما نقل عن كتاب « أسامي من روى عن الشافعي » للدارقطني .

\* \* \*

بدأ للبيهقي كتابه ببيان فضل أهل الحديث ، وأنهم الطائفة القائمة على إحقاق الحق حتى تقوم الساعة ، كما وعد رسول الله ، صلى الله عليه وسلم .  
ثم تحدث عن فضل قريش وما جاء في تخصيصها بالتقديم والاتباع ، وأن الشافعي هو المشار إليه بحديث النبي ، صلى الله عليه وسلم : أن عالم قريش يملأ طبق الأرض علما .

ثم تحدث عما جاء في تخصيص بني هاشم بالاصطفاء وبني المطلب الذين ينتمى إليهم الشافعي ، وتفضيل أهل اليمن بالإيمان ، والفقهاء ، والحكماء .  
ثم فصل القول في حديث : « يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها » وتأويل بعض العلماء لهذا الحديث بأن الذي جاء على رأس المائة الثانية هو الشافعي .

ثم نقد البيهقي العلماء الذين ظفروا بالوجاهة والعز والثروة عند الرؤساء ، ونالوا من الشافعي ، ورموه بأنه كان قليل العلم بالكتاب ، وأنه لم يكن من أهل الاجتهاد ، وأعقبه بالحديث عن آذى قرابة الرسول أو أراد هوانهم ، ثم بين سبب تأليفه للكتاب .

وتحدث بعد ذلك عن مولد الشافعي ، ومكان ولادته ونسبه ، وأفاض القول في ذلك إفاضة شافية مقنعة .

ثم تحدث عن تعليم الشافعي ، وما روى في اشتغاله بتعلم الأدب والشعر وعن رحلته وهو ابن ثلاث عشرة سنة إلى مالك بن أنس بالمدينة .

ثم بين خروج الشافعي إلى اليمن وولايته بعض أعمالها ، ومقامه فيها حتى

اتهم بالاشتراك في مؤامرة بعض العلويين بها ، وحمله إلى الرشيد وحجسه  
ببغداد ، وما كان بينهما من محاورات ومراجعات انتهت بمقو الرشيد عنه ،  
وإكرامه له .

ثم أسهب في بيان المناظرات الرائعة ، والمحاورات العلمية الشائقة ، التي  
جرت بين الشافعي وبين محمد بن الحسن الحنفي في مجلس الرشيد ، وفي غيره  
من المجالس بمدينة بغداد ومدينة الرقة ، وأن الرشيد كُتِبَ له بخبر تلك  
المناظرات التي ظهر فيها الشافعي على محمد ، وقطع حججه ، وطبع على فمه بخاتم  
الصمت ، فأعجب الرشيد بموقف الشافعي الهاشمي ، وقال : « وما يُنكر لرجل  
من عبد مناف أن يقطع محمد بن الحسن ؟ » وأمر له بجائزة ، ورغب إليه في أن  
يلزمه ، كما رغب إليه المأمون في ذلك .

ثم بين مكانة الشافعي عند الرشيد والمأمون ، وعودة الصفاء والإخاء بين  
الشافعي ومحمد بن الحسن ، وكتابة الشافعي لكتاب محمد ، وتأليف الكتاب  
البغدادي للرد على الأحناف ، ورأى الشافعي وغيره في أبي حنيفة وأصحابه .

ثم تحدث عن صحة نية الشافعي ، وقصده الجميل في تأليفه لكتبه ، وحسن  
مناظرته لمن خالقه ، وغلبته كل من ناظرة بالعلم والبيان ، وذكر نماذج رائعة  
من تلك المناظرات .

وخلص من هذا إلى الحديث عن دخول الشافعي العراق أيام المأمون للتدريس  
والتعليم . ثم تحدث عن سبب تصنيف الشافعي لكتاب « الرسالة القديمة »  
ثم في ذهاب الشافعي إلى مصر ، وتصنيفه بها الكتب المصرية الجديدة .  
وذكر البيهقي في صدر هذا أن الربيع بن سليمان لقيه بمدينة « نصيبين » قبل أن

يدخل مصر ، وقال عنه : كان الشافعي يعمل الباب من العلم ثم يقول : يا جارية قومي إلى القداح فتقوم ؛ فتسرج له ، فيكتب ما يحتاج أن يكتبه ويرسمه في موضعه ، ثم يطفىء السراج ويستقي على ظهره فيعمل الباب من العلم . . . وهكذا ، فقلت له : يا أبا عبد الله ، لو تركت السراج يَقدُ ؛ فإن هذه الجارية منك في جهد ؟ فقال : إن السراج يشغل قلبي .

وقال لي يوما : كيف تركت أهل مصر ؟

فقلت : تركتهم على ضربين : فرقة منهم قد مالت إلى قول مالك ، وأخذت به ، واعتمدت عليه ، وذبت عنه وناضلت . وفرقة قد مالت إلى قول أبي حنيفة ، فأخذت به ، وناضلت عنه .

فقال الشافعي : أرجو أن أقدم مصر - إن شاء الله - وآتيهم بشيء وأشغلهم به عن القوانين جميعا .

قال الربيع : ففعل ذلك - والله - حين دخل مصر .

ثم روى البيهقي عن بحر بن نصر الخولاني أنه قال :

قدم الشافعي من الحجاز ، فبقي بمصر أربع سنين ، ووضع هذه الكتب في أربع سنين . . وكان يضع الكتب بين يديه ويصنف ، فإذا ارتفع له كتاب جاء صديق له يقال له : « ابن هرم » فيكتب ، ويقرأ عليه « البويطي » وجميع من يحضر يسمع في « كتاب ابن هرم » ثم ينسخونه بعد . وكان « الربيع » على حوائج الناس فرما غاب في حاجة ، فيعلم له ؛ فإذا رجع قرأ الربيع عليه ما فاتته . ثم عقد بابا عظيما ذكر فيه عدد ما وصل إليه من مصنفات الشافعي ؛ فذكر من الكتب التي تجمع الأصول وتدل على الفروع ثلاثة عشر كتابا ، ثم قال :

« ومن الكتب التي هي مصنفة في الفروع وهي التي تعرف « بالأم »  
في الطهارات : كتاب الوضوء والتميم . . إلخ وفي الصلوات والزكوات  
والصيام ، والحج ، والمعاملات ، والإجازات ، والعطايا ، والوصايا ، والفرائض  
وغيرها ، والأنسكة ، والجراح ، والحدود ، والسير والجهاد ، والأطعمة  
والقضايا والعقوبات وغيره .

وذكر تحت كل عنوان من هذه العناوين الكتب التي ألفها الشافعي فيها ،  
ثم قال : « فذلك مائة ونيف وأربعون كتابا » .

وهذا الباب من أهم أبواب الكتاب ؛ لأنه بين فيه الكتب الأخرى  
— عدا ما سبق — والتي أملاها على أصحابه ورواها عنه الربيع بن سليمان المرادي ،  
وبين الكتب التي لم يسمها الربيع من الشافعي ، والتي يقول فيها : « قال  
الشافعي رحمه الله . كما بين فيه كتب الشافعي التي ألفها في القديم ، ورواها عنه  
الحسن بن محمد الزعفراني ، والكتب التي أعاد تصنيفها في الجديد ، والكتب  
التي أمر بتمزيقها ، لتغير اجتهاده فيها ، والكتب الأخرى التي رواها عنه  
الحسين الكرابيسي ، وأحمد بن يحيى الشافعي البغدادي : أبو ثور ، وأحمد  
ابن حنبل ، والحميدي ، ويونس بن عبد الأعلى ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم  
وابن مقلاص ، والربيع بن سليمان الجيزي — وهو غير المرادي — والحارث  
ابن سريج النقال ، والحسين الفلاس ، وبحر بن نصر ، وغيرهم .

ومن أجمل ما في هذا الباب قول الشافعي :

« ألفت هذه الكتب واستفرغت فيها مجهودي ، ووددت أن يتعلمها الناس  
ولا تُنْسَبَ إلي » .

ثم عقد باباً ذكر فيه ما يستدل به على رغبة العلماء في عصر الشافعي ومن  
بعد عصره في كتيبه ، والاقتباس من علمه ، والانتفاع به ، وحسن الثناء عليه .  
وصدوره بقوله : « وذلك لانفراده من فقهاء الأمصار بحسن التأليف ؛ فإن حسن  
التصنيف يكون بثلاثة أشياء :

أحدها : حسن النظم والترتيب .

والثاني : ذكر الحجج في المسائل مع مراعاة الأصول .

والثالث : تحري الإيجاز والاختصار فيما يؤلفه .

وكان قد خص بجميع ذلك ، رحمة الله عليه ورضوانه »

وذكر في هذا الباب قول الجاحظ : « نظرت في كتب هؤلاء التبعة الذين  
نبغوا ، فلم أر أحسن تأليفاً من المطالبي ، كأن فاه نظم دُرّاً إلى درة » .

ثم ذكر ما يستدل به على حفظ الشافعي لكتاب الله ، ومعرفته بالقراءات ،  
وحسن صوته بالقراءة . وجعل الباب الذي يليه فيما يستدل به على معرفة الشافعي  
بتفسير القرآن ، ومعانيه ، وسبب نزوله .

ثم أتبعه بباب ما يستدل به على معرفة الشافعي بمعاني أخبار رسول الله .  
وقد بدأه بقول أحمد بن حنبل : ما كان أصحاب الحديث يعرفون معاني حديث  
رسول الله حتى قدم الشافعي فبينها لهم .

وهو باب عظيم أتى فيه البيهقي بمثل رائعة تدل على أن الشافعي كان -  
كما قال يونس بن عبد الأعلى - نسيج وحده في هذه المعاني .

ثم أعقب ذلك بباب ما يستدل به على فقه الشافعي ، وتقدمه فيه ، وحسن

استنباطه . وقد أورد البيهقي في هذا الباب حديث النعمان بن بشير : أنه أتى رسول الله وقال له : إني نحت ابني هذا غلاما كان لي ، فقال صلى الله عليه وسلم : أكلَ ولدك نحت مثل هذا؟ فقال : لا ، فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : فارجه .

وقول الشافعي فيه : « حديث النعمان حديث ثابت ، وبه نأخذ ، وفيه دلالة على أمور .

ومن هذه الدلالات التي ذكرها الشافعي قوله : « وفيه دلالة على أن نُحِلَّ الوالد بعض ولده دون بعض جائز ، من قبل أنه لو كان لا يجوز كان أن يقال : إعطاؤك إياه وتركه سواء ؛ لأنه غير جائز ، وهو على أصل ملكك الأول — أشبه من أن يقال : ارجعه . وقوله صلى الله عليه وسلم : « فارجه » دليل على أن للوالد رد ما أعطى الولد ، وأنه لا يخرج بارتجاعه . وقد روى أن النبي قال : « أشهد غيري » وهذا يدل على أنه اختيار .

وقد خالفت قول الشافعي هذا وعلقت عليه بقولي ٣٤٧/١ كيف يكون هذا على الاختيار وقد عدّه صلى الله عليه وسلم جوراً؟ الخ

ثم ذكر البيهقي بابا يستدل به على معرفة الشافعي لأصول الفقه ، وهو باب عظيم ، لأن للشافعي أول من صنف في أصول الفقه .

ويعجبي من نصوصه قول الشافعي :

« وضع الله نبيه من دينه وأهل دينه موضع الإبانة عن كتاب الله — معني ما أراد ، وفرض طاعته . . . فعلم الحق كتاب الله ، ثم سنة نبيه . »



فليس لفت ولا لحاكم أن يفتى ولا يحكم حتى يكون عالماً بهما ، ولا أن يخالفهما ولا واحداً منهما بحال ، فإذا خالفهما فهو عاص لله به ، وحكمه مردود .

ثم ذكر باب ما يستدل به على معرفة الشافعي لأصول الكلام وصحة اعتقاده فيها . فذكر ما يؤثر عنه في الإيمان ، وفي دلائل التوحيد ، وفي أسماء الله ، وصفات ذاته ، وأن القرآن كلام الله ، وكلامه من صفات ذاته ، وإثبات المشيئة لله ، وإثبات القدر ، وخلق الأعمال ، وعذاب القبر ، وإثبات رؤية الله في الدار الآخرة .

ثم ما يؤثر عن الشافعي في تفضيل النبي على جميع الخلق ، وإثبات الشفاعة صلى الله عليه وسلم .

وما يؤثر عنه في الذنوب التي هي دون الكفر ، وما يلحق الميت من فعل غيره .

وما يؤثر عنه في الخلفاء الأربعة ، وفي جملة الصحابة ، وفي قتال أمير المؤمنين على بن أبي طالب أهل القبلة .

ثم ما جاء عن الشافعي في مجانبة أهل الأهواء وبفضه إياهم ، وذم كلامهم ، وإزرائه بهم ودفعه عليهم في مناظرته إياهم .

وهو فصل بالغ الأهمية .

ثم عقد البيهقي باباً في الاستدلال على حسن اعتقاد الشافعي في متابعة السنة ، ومجانبة البدعة .

ومما رواه البيهقي فيه من كلام الشافعي :  
« مامن أحد إلا ويذهب عليه سنة لرسول الله ، وتعزُّبُ عنه ، فهم ما قلتُ  
من قول ، أو أصَلْتُ من أصل - فيه عن رسول الله خلاف ما قلتُ - فالقول  
ما قال رسول الله ! وهو قولي ! » .

ثم عقد بابا عنوانه : ما يستدل به على معرفة الشافعي برجال الحديث .  
ذكر فيه ما يستدل به على معرفة الشافعي بأسماء الرواة ، وأنسابهم ،  
وتواريخهم ، وجرحهم وتعديلاتهم .

وهو باب جم المنافع ، عظيم الفائدة ؛ دل على سعة أفق الشافعي في هذا  
المضمار ، ومدى تمكُّنه منه ، واقتداره عليه .

ومن الفوائد التي تُجتنى من هذا الباب : أن الشافعي وضع كتابه على مالك  
ابن أنس ؛ لأنه بلغه أن بالأندلس قلنسوة للملك يستسقى بها ! وأنه كان يقال  
للأندلسيين : قال رسول الله . فيقولون : قال مالك !

ومن أجل ذلك قال الشافعي : إن مالكا آدمى يخطئ ويغلط .  
وبلى ذلك باب جليل القدر ، عظيم الخطر ، وهو باب ما يستدل به على  
معرفة الشافعي بصحة الحديث وعائته .

وباب آخر فيما يستدل به على إتقان الشافعي في الرواية ، ومذهبه في قبول  
الأخبار ، واحتياطه فيها .

ثم عقد بابا فيما يستدل به على فصاحة الشافعي ، ومعرفته باللغة والشعر  
الذي هو ديوان العرب . أورد فيه قول أحمد بن حنبل :

« الشافعي فيلسوف في أربعة أشياء : في اللغة ، واختلاف الناس ،  
والمعاني ، والفقه » .

وقول الربيع : أقام الشافعي على قراءة العربية وأيام الناس عشرين سنة ،  
وقال : ما أردت بذلك إلا الاستعانة على الفقه .

وقول أبي عثمان المازني : « الشافعي عندنا حجة في النحو » .

وقول الأصمعي : « صححت أشعار المهذلين على شاب من قريش بمكة .  
يقال له : محمد بن إدريس الشافعي » .

وقول الربيع : « كان الشافعي عربي النفس ، عربي اللسان ، ولو رأيت  
وحسن بيانه وفصاحته لمتعجبت منه ، ولو أنه ألف هذه الكتب — على  
عربيته التي كان يتكلم بها — لم يُقدر على قراءة كتبه » .

ثم ذكر بابا للشعر الذي أثر عن الشافعي أنه أنشده لنفسه أو لغيره  
وأعقبه بباب ما يستدل به على معرفة الشافعي بالطب ، أورد فيه قول حرملة  
ابن يحيى : كان الشافعي يتلف على ماضيع المسلمون من الطب ، ويقول :  
ضيعوا ثلث العلم ، ووكوه إلى اليهود والنصارى !!!

وتلاه باب ما يستدل به على معرفة الشافعي بالنجوم ، وما يؤثر عنه في  
الفراصة ، وإصابته فيها . ثم معرفته بالرمي والفروسية وذكر فيه قول الربيع :  
كان الشافعي أفرس خالق الله وأشجعه ، وكان يأخذ بأذنه وأذن الفرس ،  
والفرس يعدو ، فيثب على ظهره وهو يعدو .

\* \* \*

ثم ذكر باب ما يؤثر عنه في فضل العلم والترغيب في تعلمه وتعليمه  
والعمل به . ومن أطف ما جاء في هذا الباب قول الشافعي :

لو أن أهل كورة اجتمعوا على ترك طلب العلم ، لرأيت للحاكم  
أن يجبرهم على طلب العلم .

وقوله : ليس بعد أداء الفرائض شيء أفضل من طلب العلم .

وقوله : من أراد الدنيا فعليه بالعلم ، ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم .

وقوله : من تعلم علما فليدقق ؛ لئلا يضيع دقيق العلم .

وقد روى المزني أنه قيل للشافعي : كيف شهوتك للأدب ؟

قال : أسمع بالحرف منه مما لم أسمعه فتود أعضائي أن لها أسماعاً تنعم  
به مثلما تنعمت الأذنان !

قيل : وكيف حرصك عليه ؟

قال : حرص الجموع المنوع على بلوغ لذته في المال .

وقيل : وكيف طلبك له ؟

قال : طلب المرأة المضلة ولدها . وليس لها غيره .

وقوله : مثل الذي يطلب العلم بلا حجة ، كمثل حاطب ليل يحمل حزمة

حطب وفيه أفعى تلدغه وهو لا يدري .

وقوله : المرء في العلم يقسى القلب ، ويورث الضغائن .

وقوله : من إذالة العلم أن تناظر كل من ناظر ، وتقاويل كل من

قاوئك .

وقوله : كفى بالعلم فضيلة : أنه يدعيه من ليس فيه ويفرح إذا نسب إليه ،

وكفى بالجهل شراً أنه يتبرأ منه من هو فيه ويفض إذا نسب إليه .

وقال الشافعي لأبي هلى بن مقلص : تريد أن تحفظ الحديث وتكون

حقيها ؟ !

وإنما قال الشافعي ذلك لأن ابن مقلص كان كسائر الحفاظ الذين يشغلون أنفسهم بحفظ أبواب الحديث وسردها سرداً ، ولا يهتمون عقولهم في استنباط ما فيها . ولقد قال الشافعي لإسحاق بن إبراهيم الحنظلي أثناء مذاكرة جرت بينهما : لو كنت أحفظ كما تحفظ لغلبت أهل الدنيا . وقال أحمد بن حنبل : قال لنا الشافعي رحمه الله : أنتم أعلم بالحديث مني ، فإذا صح عندكم الحديث عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، فقولوا لنا حتى نأخذ به . وقال الشافعي : مارأيت أحفظ من الحميدي ، كان يحفظ لسفيان بن عيينة عشرة آلاف حديث . وقال الحميدي : صحبت الشافعي من مكة إلى مصر فكنت أستفيد منه « السائل » وكان يستفيد مني « الحديث » .

ثم ذكر البيهقي ما يستدل به على اجتهد الشافعي في طاعة ربه ، وزهده في الدنيا ، وحضه الناس على هذا الزهد .

ومما جاء في ذلك قول الربيع : خرجت مع الشافعي من « القسطنطينية » إلى « الإسكندرية » مرابطاً ، وكان يصلي الصلوات الخمس في المسجد الجامع ، ثم يسير إلى المحرس فيستقبل البحر بوجهه جالساً يقرأ القرآن في الليل والنهار ، حتى أحصيت عليه ستين ختمة في شهر رمضان .

وحكى الربيع أن عبد الله بن عبد الحكم قال للشافعي : إن عزمتم أن تسكن مصر فليكن لك قوت سنة ، ومجلس من السلطان تهوّر به . فقال له

الشافعي : يا أبا محمد ، من لم تعزّه التقوى فلا عزّ له ، ولقد ولدت بغزة ، ورُبِّيتُ  
بالحجاز ، وما عندنا قوت ليلة ، وما بتنا جياعاً .  
وقال له المزني : مالك بد من إمساك العصا وأنت بضعيف ؟ فقال : لأذكر  
أني مسافر في الدنيا .

وقال الشافعي : خير الدنيا والآخرة في خمس خصال : غنى النفس ،  
وكف الأذى ، وكسب الحلال ، ولباس التقوى ، والثقة بالله على كل حال .  
وقال للربيع : عليك بالزهد ، فلأزهد على الزاهد أحسن من الحلّى على  
المرأة الناهد ! .

وذكر عند الشافعي فهم القلب فقال : من أحبّ أن يفتح الله له قلبه أو  
ينوره ، فعليه بترك الكلام فيما لا يعنيه ، وترك الذنوب ، واجتناب المعاصي ،  
ويكون له فيما بينه وبين الله خبيّة من عمل ؛ فإنه إذا فعل ذلك فتح الله عليه  
من العلم ما يشغله عن غيره ، وإن في الموت وذكره لأكثر الشغل .

وفي هذا المعنى يقول أيضا : من أحبّ أن يفتح الله قلبه ويرزقه الحكمة —  
فعليه بالخلوة ، وقلة الأكل ، وترك مخالطة السفهاء وبعض أهل العلم الذين  
ليس معهم إنصاف ولا أدب .

وقال الشافعي للربيع : لا تتكلم فيما لا يعنيك ؛ فإنك إذا تكلمت  
بالكلمة ملكتك ولم تملكها .

وقال ليونس بن عبد الأعلى : لو جهدت كل الجهد على أن ترضى الناس  
كلهم فلا سبيل إليه ، فإذا كان كذلك فأخلص عملك ونيّتك لله عز وجل .

ثم ذكر البيهقي باب ما يستدل به على تمسك الشافعي من عقله ، وما يؤثر  
عنه من الآداب .

ذكر فيه من قول الشافعي هذه الكلمات :

- طبع ابن آدم على الاثم : فمن شأنه أن يتقرب ممن يتباعد منه ، ويتباعد ممن يتقرب منه .
- سياسة الناس أشد من سياسة الدواب .
- إن للعقل حدا ينتهي إليه ، كما أن للبصر حدا ينتهي إليه .
- جوهر المرء في "خلال ثلاث : كتمان الفقر حتى يظن الناس من عفتك أنك غني ، وكتمان الغضب حتى يظن الناس أنك راض ، وكتمان الشدة حتى يظن الناس أنك متنعّم .
- أظلم الظالمين لنفسه : من تواضع لمن لا يكرمه ، ورغب في مودة من لا ينفعه ، وقبل مدح من لا يعرفه .
- إن الله خلقك حرا فكن كما خلقك .
- من سمع بأذنه صار حاكيا ، ومن أصفى بقلبه كان واعيا ، ومن وعظ بفعله كان هاديا .
- الكيس العاقل هو الفطن المتفافل .
- لو أن رجلا سوتى نفسه حتى صار مثل القدح ، لكان له في الناس من يعانده .
- الحرية : هي الكرم والتقوى ، فإذا اجتمعا في شخص فهو حر .
- لو أن رجلا تصوف من أول الفهار لم يأت عليه الظهر إلا وجدته أحق .
- لا يكون الصوفي صوفيا حتى يكون فيه إخصال أربع : كسول ، أكل ، نشوم ، كثير الفضول .
- ما دخل قوم بلد قوم إلا أخذ كل واحد منهم سنة صاحبه ، حتى إن العراقي ليأخذ من سنة الشامي ، والشامي من سنة العراقي .

- إنك لا تقدر أن ترضى الناس كلهم ، فأصلح ما بينك وبين الله ، فإذا أصححت ما بينك وبين الله ، فلا تبال بالناس .
- تفقه قبل أن ترأس ، فإذا ترأست فلا سبيل إلى التفقه .
- أصحاب المروءات في جهد .
- التواضع من أخلاق الكرام ، والتكبر من شيم اللثام .
- من استغضب فلم يفضب فهو حمار ، ومن استرضى فلم يرض فهو شيطان .
- التطفل في الحيلة أجدى من الوسيلة .
- ليس بمعاقل من لم يأكل مع عدوه في غضارة ثلاثين سنة .
- الشفاعات زكاة المروءات .
- ترك العادة ذنب مستحدث .
- لا تشاور من ليس في بيته دقيق ، فإنه مدله العقل .
- الانبساط إلى الناس مجلبة لقرناء سوء ، والانقباض عنهم مكسبة للعداوة ، فكن بين المنقبض والمنبسط .
- ما أكرمت أحداً فوق مقداره إلا اتضع من قدرى عنده بمقدار ما أكرمته به .
- عاشر كرام الناس تعش كريماً ، ولا تعاشر اللثام فتنسب إلى اللؤم .
- أقت أربعين سنة أسأل إخواني الذين تزوجوا : عن أحوالهم في تزويجهم ؟ فما منهم أحد قال : إنه رأى خيراً !
- وقال سمعت بعض أصحابنا ممن أتق به قال :
- « تزوجت لأصون ديني فذهب ديني ودين أمي ودينى جيرانى !! » .



ثم ذكر البيهقي بابا فيما يستدل به على سخاوة الشافعي . ومما أورده فيه قول أبي ثور : كان الشافعي من أجود الناس وأسخام كفا : كان يشتري الجارية الصنّاع التي تطبخ وتعمل الحلوى ، ويشترط عليها أن لا يقربها ؛ لأنه كان عليلا لم يمكنه أن يقرب النساء في وقته ذلك ، لباصور كان به . وكان يقول لنا : تشهوا ، ما أختبئتم ؛ فقد اشتريت جارية تحسن أن تعمل ما تريدون . فيقول لها بعض أصحابنا : اعملي اليوم كذا وكذا ، فكنا نحن الذين نأمرها ، وهو مسرود بذلك . وأورد البيهقي قول الربيع : قد سمعنا بالأسخياء ، قد كان عندنا قوم من الأسخياء بمصر وأهل الفضل رأيناهم ، ما رأينا مثل الشافعي . وكان الشافعي يقول : أهل اليمن فيهم السخاء ، وقال الحميدى : فأين سخاء أهل اليمن من سخاء الشافعي ؟ أولئك سخاؤهم من فضل معهم ، والشافعي يسخو بكل ماله . وقول البويطى : قدم علينا الشافعي مصر ، وكانت « زبيدة » ترسل إليه برزم الوشى والثياب ؛ فيقسمها الشافعي بين الناس .

ثم ذكر بابا في شهادة الأئمة للشافعي بالتقدم في العلم وثنائهم عليه ، ودعائهم له . ومن الأقوال التي رواها في ذلك قول أحمد بن حنبل :

ما أعلم أحداً أعظم منّة على الإسلام ، في زمن الشافعي ، من الشافعي .

وما أحد مسّ بيده محبرة وقلما إلا وللشافعي في عنقه منّة . وما رأيت أحداً أوقفه في كتاب الله من الشافعي . وكان الفقه قفلا على أهله حتى فتحه الله بالشافعي وقيل لأحمد : إن « يحيى بن معين » و « أبا عبيد » لا يرضيان الشافعي وينسبانه إلى التشيع ! فقال : والله ما رأينا منه إلا خيرا ، ولا سمعنا إلا خيراً . واعلموا أن الرجل من أهل العلم إذا منحه الله شيئا من العلم وحرّمه قرناؤه وأشكّله

— حسدوه فرموه بما ليس فيه . وبثت الخصلة في أهل العالم !

وقال أبو ثور : مارأيت مثل الشافعي ، ولا رأى الشافعي مثل نفسه .  
وقال الزعفراني : مارأيت مثل الشافعي أفضل ولا أكرم ولا أسخى  
ولا أبقى ولا أعلم منه ، ومارأيت له لحن قط . وكان يُقرأ عليه من كل الشعر  
فيعرفه .

وقال الحميدي : كان الشافعي سيد علماء أهل زمانه ، وربما ألقى على وعلى  
ابنه « أبي عثمان » المسألة فيقول : أيكما أصاب فله دينار !

وقال سعيد بن عمرو البرذعي : سمعت « محمد بن عبد الله بن عبد الحكم »  
يقول : ليس « أبو عبيد » عندنا بفقير . فقالت له : ولم ؟ قال : لأنه يجمع  
أقوال الناس ويختار لنفسه منها قولاً . قلت : فمن الفقيه ؟ قال : الذي  
يستنبط أصلاً من كتاب أو سنة لم يسبق إليه ، ثم يُشعّب من ذلك  
الأصل مائة شعبة . قلت : ومن يتوى على هذا ؟ قال : محمد بن إدريس الشافعي .  
ثم روى البيهقي ما أثر عن الشافعي من لباسه وهيئته وخضابه ونقش خاتمه  
ومما جاء في ذلك هذا النص الذي نقله من كتاب العاصمي عن الربيع قال :

كان الشافعي يجلس في حلقة إذا صلى الصبح ، فيجيئه أهل القرآن ، فإذا  
طلعت الشمس قاموا ، واستوت الحلقة للمذاكرة والنظر ، فإذا ارتفع الضحى  
تفرقوا ، وجاء أهل العربية ، والعروض ، والنحو ، والشعر ، فلا يزالون إلى  
أن يقرب انتصاف النهار ، ثم ينصرف .

وكان يجدر بالبيهقي أن لا يذكر هذا النص في هذا الباب ، وإنما يذكره  
في باب آخر هو ألصق به . كباب فضل العلم والترغيب في تعلمه وتعليمه .

وروى قول الربيع : كان الشافعي حسن الوجه ، وحسن الخلق ، محبباً إلى  
من كان بمصر — في وقته — من الفقهاء ، والأُمراء والنبلاء ؛ كلُّهم يحبُّ إلى  
الشافعي ويعظمه ويحبه . ولو رأيتُه وحسن ثيابه ، ونظافته ، وفصاحته  
للمعجبين منه .

وبعد أن ذكر وصية الشافعي ذكر مرضه ، ووفاته ، وتربيته ، ومقدار  
سنته ، وأهله وأولاده ، ومن روى عنه من علماء الحجاز ، واليمن ، ومصر ،  
والعراق ، وخراسان .

ثم ذكر أصحابه الذين حملوا عنه علماً ، أورثوا عنه حديثاً ، أو حكوا  
عنه حكاية .

وجعل البيهقي « الباب الأخير » من كتابه في ذكر من قعد في مجلسه  
الشافعي بعد وفاته ، ومن قام من أصحابه بنشر علمه .

ومن أهم الحقائق التي يحتويها هذا الباب ، ما جاء فيه عن أبي عبد الله الهروي  
أنه قال : سمعت أبا زرعة الدمشقي ، وقلت له : ما أكثر حمل « الزني » على  
الشافعي ؟ ! فقال : لا تقل هكذا ، ولكن قل : ما أكثر ظلمه للشافعي ؟ !

وقد روى البيهقي هذا النص عن أستاذه : أبي عبد الرحمن السلمی ، ووثقه  
بأنه قال : وهكذا قرأته في كتاب العاصمي . ثم عقب عليه البيهقي بقوله :  
وما أحسن مقال أبو زرعة . وظلم « الزني » للشافعي يتجلى في شيئين : أحدهما :  
أنه كان صبيهاً ضعيفاً ، وربما وجد في كتاب الشافعي مسألة قد سقط منها بعض  
شرائطها — وهي في رواية حرمة الربيع صحيحة — فنقلها على ما في كتابه ،  
ثم أخذ في الطعن على الشافعي . وكان من سبيله أن ينظر كتب أصحاب الشافعي  
حتى يتبين له خطؤه في الكتابة ، أو خطأ من كتب كتابه فيستغني عن الاعتراض .

والآخر أنه وجد الشافعي ذكر مسألة في موضعين ، اختصرها في أحدهما ،  
وذكرها مستوفاة شرائطها في الموضع الآخر - فنقلها المزني مختصرة ، ثم اشتغل  
بالاعتراض عليها ، ولو نقلها من الموضع الآخر مقيدة بشرائطها استغنى عن  
الاعتراض .

ومثال كل واحد من هذين النوعين عندي فيما رددته من كلام الشافعي  
إلى ترتيب المختصر ، وإبراده هنا بما يطول به الكتاب .

وعمل شيئا آخر وهو أن كل كتاب صنفه الشافعي ورتب له ترتيبا حسنا  
ترك « المزني » ترتيبه ، وقدم وأخر ، كالجمعة والجنائز وغيرها .

وقد يذكر الشافعي مسألة في موضعين بعبارتين ، فينقل « المزني » تلك المسألة  
بعضها بعبارة في أحد الموضعين ، والثاني بعبارة في الموضع الآخر ؛ كيلا يهتدى  
إلى كيفية نقله أو ولو نقلها - على ترتيبه فيما رتب - وعلى عبارته في أحد الموضعين  
كان أحسن وأبين .

فهذا وجه جواب أبي زرعة .

والذي راعى « المزني » من حق الشافعي في جمع ما تفرق من كلامه ، واختصاره  
مابسط من قوله ، وتقريبه على من أراد ، وتسهيله على من قصده من أهل  
الشرق والغرب - أكثر ، وفائده أعم وأظهر ؛ فلا أعلم كتابا صنف في  
الإسلام أعظم بركة ، وأعم نفعا ، وأكثر ثمرة من كتابه .

والذي يلوح لي أن عذر « المزني » فيما كان منه من وهم في اختصار ما علم الشافعي  
أنه لم يكن من قوة التفهم ، وسرعة الإدراك بحيث يدرك منازع الشافعي في كلامه

وقد اعترف «المزني» بذلك حيث يقول : «لو كنا نفهم عن الشافعي كل ما يقول  
لأتيناكم عنه بصنوف العلم ، ولكن لم نكن نفهم ، فقصرنا ، وعاجله الموت » .  
وقد مكث المزني - في تأليف مختصره هذا - عشرين سنة ، وألفه ثلاث  
مرات ، يغير فيه ويبدل .

\* \* \*

وإن كتاب المناقب هذا يعد من أعظم كتب التراجم ، وأحفلها بالفائدة ،  
وأقربها سبيلا إلى الغاية من الترجمة ، يقرؤه القارئ الواعي ، فيخرج منه بصورة  
متكاملة للشافعي العالم المفسر ، الفقيه المحدث ، الأديب الشاعر ، والإنسان العربي  
الأبي الذي يحرص على الكرامة والحرية والمروءة ومكارم الأخلاق ، والجواد  
السخي الذي يبذل ماله ، طيب النفس ببذله ، والعالم الكريم الذي كان يود  
من سويدهاء قلبه أن يتعلم الخلق علمه ، وأن لا ينسبوا إليه شيئا منه !

وتلك مكانة سامية لا يرقى إليها إلا أفذاذ العلماء الذين قهروا أهواءهم ،  
وقدعوا نفوسهم عن حب الشهرة ، وآمنوا بأن نشرهم لهمم إنما هو الشكر  
لربهم الذي علمهم ما لم يكونوا يعلمون .

وما أريد أن أسترسل في ذكر ألوان عظمة الشافعي التي تجتلي من هذا  
الكتاب فإن فيما رواه البيهقي من « داود بن علي الظاهري » غنية عن ذلك  
برأقوال داود - تلك - من أهم ما اشتمل عليه كتاب المناقب .

قال داود :

« اجتمع للشافعي من الفضائل ما لم يجتمع لغيره :

قأول ذلك : شرف نسبه ومنصبه ، وأنه من رسل النبي ، صلى الله عليه وسلم .

منها : صحة الدين ، وسلامة الاعتقاد من الأهواء والبدع .

ومنها : حفظه لكتاب ربه ومعرفته به ، وجمعه لسنن النبي ، ومعرفته بالواجب منها من النذب ، ومعرفته بناسخ القرآن من منسوخه ، والعام منه والخاص ، ثم معرفته بسيرة هدى نبيه ، صلى الله عليه وسلم ، وأئمة الهدى بعده ، ومغازي رسول الله أو خلفائه ، وتركه تقليد أهل بلاده ، وإيثاره ما دل عليه كتاب ربه ، وثبت عن نبيه .

ثم ما كشف من تمويه المخالفين ، وما أبطل من زخرفهم ، بالحق الذي قذف به على باطلهم فيدمغه .

ثم ما بين من الحق الذي سهل — بتوفيق خالقه — معرفته ، حتى استطال به من لم يكن يميز بين ظلام وضياء ، وألقوا الكتب ، وناظروا المخالفين .

ومنها : ما من الله عليه من منطقته الذي طبع عليه ، وكان يعترف له به كل من شاهده ويقر بتقصيره عن بلوغ أدنى ما من الله به عليه منه .

ومنها : ما وقاه الله من شح النفس الموجب له الفلاح .

وما علمت أحدا في عصره كان آمن على أهل الإسلام منه ، لما نشر من الحق ، وقمع من الباطل وأظهر من الحجج ، وعلم من الخير .

وقد تكفل كتاب المناقب — هذا — بتفصيل هذه الأوصاف الجليلة

المستطابة ، التي تدل على إدراك حقيقي لفضائل الشافعي ، وبصر دقيق بجوانبها  
الكثيرة .

\* \* \*

وهناك أمر آخر تفرد به كتاب المناقب لا مناص من ذكره والإفاضة  
في تبينه ، لأهميته القصوى في دفع فرية افتريت على الشافعي قديما وحديثا ، وهي  
أن الشافعي لم يؤلف كتاب الأم .

وقد ألف الدكتور زكي مبارك كتابا في ذلك جعل عنوانه : « إصلاح  
أشنع خطأ في تاريخ التشريع الإسلامي : كتاب الأم لم يؤلفه الشافعي وإنما ألفه  
البويطي وتصرف فيه الربيع بن سليمان » .

وكان الذي هداه إلى تصحيح هذه الغلطة - كما يقول - كلمة قرأها في  
كتاب « الإحياء » للغزالي يقول فيها :

« وآثر البويطي الزهد والخمول ، ولم يعجبه الجمع والجلوس في الحلقة ،  
فاستغل بالعبادة ، وصنف كتاب الأم الذي ينسب الآن إلى الربيع بن سليمان  
ويعرف به ، وإنما صنفه البويطي ، ولكن لم يذكر نفسه فيه ، ولم ينسبه إلى  
نفسه فزاد الربيع فيه وتصرف » اهـ .

وكلمة الغزالي - هذه - ليست من بقات فكره ، ولا من ثمرات  
بحنه ، وإنما نقلها نقلا عن كتاب « قوت القلوب » لأبي طالب المكي المتوفى سنة  
٣٨٦ فقد جاء في هذا الكتاب ٤/ ١٣٥ :

« وأخل البويطي نفسه ، واعتزل عن الناس بالبويطة ، من سواد مصر

وصنف كتاب الأم الذي ينسب الآن إلى الربيع بن سليمان ، ويعرف به ،  
وإنما هو جمع البويطى ، لم يذكر نفسه فيه ، وأخرجه إلى الربيع فزاد فيه ،  
وأظهره وسمعه منه « ١ »

وقدرجح الدكتور زكى مبارك أن الأم وضع بعد وفاة الشافعى ، لأنه  
ليس له مقدمة (!!!) .

ولأنه لا تمضى فصوله على وتيرة واحدة ، ففي أحيان كثيرة تجرى عبارة :  
« قال الشافعى » . وفي بعض الأحيان ، حدثنا الربيع بن سليمان قال :  
أخبرنا الشافعى — إملأء — وبى بعضها : سألت الشافعى فقال .

ونجىء في الأم أحيانا عبارة : قال الشافعى كذا ، فقلت له كذا ( ١ ) .

وللربيع تعليقات كثيرة في التمهيد على كلام الشافعى ( ١ ) .

ويتفق المؤلف أحيانا أن يذكر المصدر الذى نقل عنه ، فيقول — مثلا  
( ١٤٦/٧ ) : « هذا مكتوب فى كتاب الإبلأء » ( ١ ) .

وعرض المؤلف فى باب الوصايا لوصية الشافعى فقال : هذا كتاب كتبه  
محمد بن إدريس الشافعى فى شعبان سنة ثلاث ومائتين ، وعنوانه بعبارة :  
الوصية التى صدرت من الشافعى . وإذا تذكرنا أن الشافعى مات سنة أربع  
ومائتين ، عرفنا أن كتاب وصيته أثبت فى الكتاب بعد وفاته ( ! ) .

وجاء فى كتاب الأم ( ٩٣/٢ ) مانصه : « أخبرنا الربيع بن سليمان المرادى  
بمصر سنة سبع ومائتين ، قال : أخبرنا الشافعى »



« وكلمة « بمصر » تدل على أن المؤلف كان مشغولاً بجمع مواد الكتاب في مكان غير مصر — أعني غير العاصمة — وكلمة المكي والغزالي تعين أنه كان في بويط » (١١١) .

وقد وقع الدكتور هنا في خطأ طريف ، غير الخطأ الأساسي في نفي الأم عن الشافعي ، فكلمة « مصر » لا يراد بها العاصمة في هذا النص ، لأن ذلك خطأ محض ، وعاصمة مصر في تلك الحقبة من الزمان كانت « القسطنطينية » ثم هي لا تدل على أن المؤلف كان مشغولاً بجمع مواد كتابه في غير العاصمة ، والمضحك حقاً أن يقول الدكتور : وكلمة المكي والغزالي تعين أنه كان في بويط !!

والعبارة — كما جاءت في الأم — لا تدل على أكثر من أن راوى الكتاب عن الربيع يقول : إن الربيع حدثه بمصر في تلك السنة ، ولا مدخل للبويطي ، ولا لجمعه مواد الكتاب ، في هذا النص على الإطلاق . ورحم الله الشافعي إذ يقول : « وقد تكلم في العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه ، لكان الإمساك أولى به ، وأقرب إلى السلامة له » .

\* \* \*

وأما استدلاله بوجود وصية الشافعي في الأم على أنها أثبتت فيه بعد وفاة الشافعي — فغير مسلم له . ولست أدري كيف قال هذا وايس في النص ما يشير إليه من قريب أو بعيد . جاء في الأم ٤/٤٨ تحت عنوان : الوصية التي صدرت من الشافعي : « قال الربيع بن سليمان : هذا كتاب كتبه محمد بن إدريس الشافعي ، في شعبان سنة ثلاث ومائتين ، وأشهد الله عالم خائنة الأعين وما تخفي

الصدور — وكفى بالله جل ثناؤه شهيداً — ثم من سمعه : أنه شهد أن لا إله إلا الله . إلى آخر الوصية .

وأكبر ظني أن أصل الكلام : قال الربيع بن سليمان : قول الشافعي : هذا كتاب كتبه الخ لأن أول وصية الشافعي كلمة « هذا » ويؤيد ذلك ما رواه البيهقي في المناقب عن الربيع أنه قال : قرىء على محمد بن إدريس الشافعي ، رحمه الله ، وأنا حاضر : هذا كتاب . الخ .

وهذا النص يدل على أن كتاب وصية الشافعي هو الذي قرىء عليه بحضور الربيع . ومعلوم أن كتاب « الوصايا » الذي سجل الشافعي فيه وصيته لم يسمعه الربيع ولا غيره من الشافعي ، في حين أنه كان مكتوباً كله بخط الشافعي . وآية ذلك قول الربيع ، كما جاء في الأم ١٨/٤ « كتبنا هذا الكتاب من نسخة الشافعي — من خطه بيده ، ولم نسمعه منه » وقول المزني في مختصره بهامش الأم ١٥٩/٣ « كتاب الوصايا مما وضعه الشافعي بخطه ، لا أعلمه سمع منه » .

وكتاب الوصايا قد ألفه الشافعي في العام الذي توفي فيه ، لأنه كتب وصيته في شعبان سنة ٢٠٣ ومات في شعبان سنة ٢٠٤ . وما الذي يمنع عقلاً من أن يكتب الشافعي وصيته في كتابه ، حتى يقول الدكتور زكي مبارك : إنها أثبتت فيه بعد وفاة الشافعي ، ليثبت بذلك أنه ليس من تأليف الشافعي ١٩

ولقد كتب الشافعي كتاب صدقته كذلك في العام التي توفي فيه . جاء في الأم ١٧٩/٦ تحت عنوان : « صدقة الشافعي » : « هذا كتاب كتبه محمد ابن إدريس الشافعي في صحة منه وجواز من أمره ، وذلك في صفر سنة ثلاث ومائتين . . . »

أما قول الدكتور : « إن المؤلف يذكر أحيانا المصدر الذى نقل عنه » ،  
فيقول مثلا ١٤٦/٧ : وهذا مكتوب فى كتاب الإيلاء » فإنه خطأ محض من  
جهتين :

الأولى : أن هذا القول المذكور فى هذا الجزء وفى هذه الصفحة ليس من  
كتاب الأم وإنما هو من كتاب مستقل ألفه الشافعى ، وهو « كتاب اختلاف  
المراقبين » فلا استشهاد بهذا النص لا يصح .

والجهة الثانية : أن المؤلف المزعوم أو الحقيقى لم يقصد من هذه العبارة  
وأما لما ذكر المصدر الذى نقل عنه ، وإنما قصد بيان الكتاب الذى فصل فيه  
القول فى الموضوع الذى أجمل ذكره قبل هذه العبارة . ولننظر كيف قال المؤلف  
العبارة التى مثل بها الدكتور : جاء فى الأم ١٤٦/٧ « قال الشافعى ، رحمه الله  
وإذا حلف الرجل لا يبطأ امرأته أربعة أشهر أو أقل - لم يقم عليه حكم الإيلاء ،  
لأن حكم الإيلاء إنما يكون بعد مضي الأربعة الأشهر . فيوم يكون حكم الإيلاء  
يكون الزوج لا يمين عليه . وإذا لم يكن عليه يمين فليس عليه حكم الإيلاء .  
وهذا مكتوب فى كتاب الإيلاء » .

ويريد الشافعى بالعبارة الأخيرة أن يرشد قارى كتابه اختلاف المراقبين  
إلى الكتاب الذى فصل فيه القول من كتب الأم ، وهو كتاب الإيلاء  
الذى يقع فى الجزء الخامس ، والمسألة التى يعنىها فيه ص ٢٥٤ .

وجاء فى صفحة ١٤٦ أيضاً هذا النص من كتاب اختلاف المراقبين .  
« قال الشافعى ، رحمه الله : وإذا ارتد الرجل عن الإسلام ، فسكاح امرأته  
موقوف . فإن رجع إلى الإسلام قبل أن تنقضى عدتها - فهما على النكاح

الأول . وإن انقضت عدتها قبل رجوعه إلى الإسلام — فقد بانت منه .  
والبينونة فسخ لا طلاق . وإن رجع إلى الإسلام فخطبها — لم يكن هذا طلاقا .  
وهذا مكتوب في كتاب المرتد » .

وكتاب المرتد من كتب الأم ، والمشار إليه فيه ١٤٩/٦ - ١٥٠ .

وقد أشار الشافعي في كتاب « اختلاف العراقيين » هذا إلى تسعة كتب  
من كتب الأم نجتزئ منها بهاتين الإشارتين : قال في ص ١١٦ : « وقد  
كتبنا هذا في كتاب الأقضية » .

وقال في ص ١٢٣ : « وهذا مكتوب في كتاب العتق بحججه ،  
إلا أنا وجدنا في هذا الكتاب زيادة حرف لم نسمع به في حججهم » .

\* \* \*

ونذر الدكتور « زكي مبارك » ونأتى إلى الدكتور « أحمد أمين » الذي  
قال في كتابه ضحى الإسلام ٢/٢٣٠ : « وقد ثار الخلاف حديثا في مصر :  
هل الأم كتاب ألفه الشافعي ، أم ألفه البويطي ؟ وأظن أنه لو حدد موضع  
النزاع في دقة ، لكان الأمر أسهل حلا ؛ فليس يستطيع أحد أن يقول : إن ما بين  
حقي الكتاب الذي بين أيدينا هو من تأليف الشافعي ، وأنه عكف على كتابته  
وتأليفه في هذا الوضع النهائي (!!!) »

وأهم دليل على ذلك أن مطلع كثير من الفصول : العبارة الآتية : « أخبرنا  
الربيع ، قال : قال الشافعي » وهي عبارة لا يمكن أن يكتبها الشافعي وهو مؤلف  
الكتاب (!!!)

وفي ثنايا الكتاب نجد أخباراً بمدلول الشافعي عن هذا الرأي . كأن يجي  
في سير الكلام ٢٣/٣ « قال الربيع : قد رجع الشافعي عن خيار للرؤية ، وقال :  
لا يجوز خيار للرؤية » ومحال أن تصدر من الشافعي هذه العبارة وأمثالها .  
كما لا يستطيع أحد أن ينكر أن في الأم مذهب الشافعي بقوله وعبارته ،  
فالظاهر أنها أمال أملاها الشافعي في حلقته ، كتبها عنه تلاميذه ، وأدخلوا  
عليها تعليقات من عندهم ، واختلفت روايتهم بمض الاختلاف . والذي بين  
أيدينا منها رواية الربيع المرادى عن الشافعي .

\*\*\*

ماذا أقول في نقد هذا الكلام المدخول ، الذي تزور عنه العقول ؟ ولست  
أدرى كيف طوعت للدكتور نفسه أن يقول : إنه لا يستطيع أحد أن يقول إنه  
« الأم » من تأليف الشافعي ؛ لأن في مطالع فصوله عبارة لا يمكن أن تخطها  
يمين الشافعي أثناء تأليفه له ، وهي عبارة : « أخبرنا الربيع ، قال : قال الشافعي » .  
ولأنه تردد في ثناياه عبارة أخرى ، محال أن تصدر من الشافعي وهي عبارة :  
« قال الربيع » !!!

ولست أرتاب في أن « أهم دليل » لدى الدكتور لا يقبله من له أدنى إلمام  
بالكتب القديمة ، وطريقة الأقدمين في روايتها ، وكل من قرأ فيها يعلم علم اليقين  
أن وجود عبارة « أخبرنا الربيع قال : قال الشافعي » في أول الكتاب أو في داخله  
مرة أو مرات - دليل ناصع على أنه من تأليف الشافعي ، وأن هذه النسبة قد ازدادت  
وثاقة ومقانة برواية الربيع عن الشافعي ، ثم برواية تلميذ الربيع عن الربيع .  
ثم برواية تلميذ التلميذ . إن وجدت ، وهكذا إلى آخر سلسلة رواة الكتاب

عن مؤلفه . وهى أوثق طرق التوثيق والتأكد من نسبة الكتاب المروى إلى من وضعه .

وهذه من الحقائق الأولية والمسائل البسيطة التى لا تخفى على أبسط القراء ، فمن العجب للعجب أن تكون سبباً للارتباك فى الكتاب ، ودليلاً على نفيه عن مؤلفه ؛ لأنه « لا يمكن أن يكتبها الشافعى وهو يؤلف الكتاب » !!!

ولو اتخذنا هذا الدليل الهام عند الدكتورين : زكى مبارك وأحمد أمين ، وجعلناه معياراً فى نظرنا إلى الكتب العربية فى القرون الأولى لنفينا أكثرها عن أصحابها .

ولو نظرنا كذلك فى ضوء هذا الدليل إلى سائر كتب الشافعى التى أفردها عن مجموعة « الأم » قلنا : إنها ليست من مؤلفات الشافعى ، ولناخذ منها مثلاً واحداً وهو كتاب « اختلاف الحديث » وهو كتاب كتبه الشافعى ، وجعل له مقدمة طويلة ، وقد سجل فيه أنه من تأليفه وكتابه ، ومما قاله : « وقد وصفت فى كتابى هذا - المواضع التى غلط فيها بعض من عجل بالكلام فى العلم قبل خبرته » ومنها : « فحكيت ما كتبت فى صدر كتابى هذا ... » ومنها : « وقد اختصرت من تمثيل ما يدل للكتاب على أنه نزل من الأحكام عاماً أريد به العام . وكتبته فى كتاب غير هذا .. وكتبت فى هذا الكتاب بما نزل عام الظاهر ، مادل للكتاب على أن الله أراد به الخاص ... »

وإذا نظرنا فى أوائل أبواب « اختلاف الحديث » رأينا أكثرها قد بدى بعبارة : « حدثنا الربيع ... » وبقاياها القليل قد بدى بعبارة « حدثنا الشافعى »

أو « قال الشافعي » فهل ننفي هذا الكتاب عن الشافعي ، أو نتبع سبيل  
العلم ونقول : إنه من تأليفه ومن رواية الربيع عنه ، ونبحث عن الراوي الأول  
الذي قال : حدثنا الربيع ؟ لنعلم أنه « أبو بكر : أحمد بن عبد الله السجستاني »  
تلميذ الربيع .

وما أكثر تلاميذ الربيع من أهل المشرق والمغرب الذين شدوا رحالهم  
إلى مصر - وليست العاصمة - ليروا عنه كتب الشافعي الذي قال له : « أنت  
راوية كتبي » وقد لبث الربيع بعد موت الشافعي ستا وستين سنة يدرس كتب  
الشافعي ، ويمليها على تلاميذه ، ويعقب على بعض أقوال الشافعي بما يعن له  
أثناء الإملاء . والطلاب من حوله يكتبون كل ما يقول من قول الشافعي ومن  
قول نفسه في التعقيب على بعض قول الشافعي .

وهذا هو التفسير الصحيح لوجود : « قال الربيع » في ثنايا كتب الشافعي .  
ومنها عبارة « قال الربيع : قد رجح الشافعي عن خيار الرؤية ، وقال لا يجوز  
خيار الرؤية » التي نقلها الدكتور أحمد أمين وعقب عليها بقوله : « ومحال أن  
تصدر من الشافعي هذه العبارة وأمثالها » .

وهل قال أحد ممن يثبتون الكتاب للشافعي : إن « حدثنا الربيع » في مطالع  
فصوله ، و « قال الربيع » في ثناياه مما خطته يد الشافعي في الأم حتى يقول  
الدكتور : إنه من غير الممكن أن يكتب الجملة الأولى وهو يؤلف الكتاب ،  
ومن المحال أن تصدر عنه كذلك الجملة الثانية ، ثم يتخذ من هذه وتلك دليلا  
بأن الأهمية على أن الشافعي لم يؤلف كتاب الأم ؟ !

ومن قبل ذلك يقول في ثقة مطلقة وجراءة بالغة : ليس يستطيع أحد أن

يقول إن الشافعي قد عكف على كتابة الأم ، وألفه في هذا الوضع النهائي لاشيء .  
إلا لأن في أوائل الكلام : « حدثنا الربيع » وفي خلاله : « قال الربيع » !  
ولو قد قرأ الدكتور كتاب الأم حقا لألفى في أطوائه كثيراً من الأدلة  
على أنه له ومن وضعه ، ولمنعه تلك الأدلة من تقليد الدكتور زكي مبارك ،  
الذي تلقف كلمة الفزالي التي نقلها دون تعقل أو إداراك — عن أبي طالب المكي ،  
ذلك الصوفي السالي الذي شطح ونطح وأخرج تلك الكلمة الخبيثة الحاملة التي  
قالها عن خمول البويطي وتأليفه للأم ومنحه للربيع الذي سارع إلى نسبته له  
دون أن يردعه عن ذلك الفعل الشائن رادع من حياء أو زاجر من ورع .

وحاشا للربيع للثقة الأمين ، ذي الدين التخين والورع المكين — أن  
يقدم على ارتكاب تلك الحماقة التي تلوث شرفه ، وتسمه بمسيم الغضة والهوان .

ومن الجدير بالذكر أن قول أبي طالب المكي وقول الفزالي — إن صح  
تسميته قولاً — قد ظل رهين كتابيهما ، لم يفقه أحد ولم يعرض له عالم بتقريظ  
أو توهين إلى أن جاء الدكتور زكي مبارك فنفض فيه من تمويهه وتلبيسه حتى  
غربه أقواماً فتبعوه وتقلدوه وفي مقدمتهم الدكتور أحمد أمين والمستشرق  
بروكلمان .

وكان من قدر الله لإظهار الحق المبين في هذه المسألة : أن البيهقي قد نقل  
في مناقب الشافعي عن الربيع أنه قال : إن الشافعي قد ألف بمصر كتاب الأم  
في ألني ورقة . وهو قول عظيم يلقف ماصنع المنكرون ، ويدحض أقوالهم  
ويمحق باطلهم الذي جاؤا به من عند أنفسهم بنيا بغير الحق ، أو تقليداً دون  
دون حجة قاطعة ، أو برهان ناهض .



ولأنى مورد نص البيهقي بسنده ؛ ليكون القارىء على بينة من أمره .  
قال البيهقي ٢٩١/٣ : « قرأت في كتاب أبي الحسن العاصمي ، رحمه الله ، عن  
الزبير بن عبد الواحد ، قال : حدثني محمد بن سعيد ، قال : حدثنا القرباني -  
يعني أبا سعيد - قال :

قال الربيع بن سليمان : أقام الشافعي ههنا أربع سنين ، فأملى ألبا وخمسمائة  
ورقة .

---

وخرج كتاب « الأم » ألفي ورقة .

وكتاب السنن ، وأشياء كثيرة ، كلها في أربع سنين .  
وما أظن المنكرين وتابعيهم بغير إحسان يجادلون البيهقي فيما قرأ وروى  
أو يمارون الربيع فيما شهد ورأى .  
وأى شهادة أكبر عند العقلاء من شهادة الربيع بأن الشافعي هو الذي  
ألف كتاب الأم كله ، وأنه سطره في ألفي ورقة ؟

ولقد أحسن البيهقي صنعا في سرده لأسماء الكتب التي اشتمل عليها « الأم »  
٢٥٤-٥٤٧/١ وصدر سرده بقوله : « ومن الكتب التي هي مصنفة في الفروع ،  
وهي التي تعرف بالأم . . . . »

وتسمية البيهقي لأسماء « كتب الأم » لها خطرها وقدزها ، ولا مناص من  
تصديقه فيما قال ؛ لأنه رجل جمع كتب الشافعي وأتقن حياته في درسها وترتيبها  
وتصنيفها ، والانتصار لحديثها ، ونشرها بين الناس ، واتخاذها أساسا لمصنفاته  
حتى بالغ إمام الحرمين في قوله عنه : « ما من شافعي إلا وللشافعي في عقه مدة

إلا البيهقي ؛ فإن له على الشافعي منة امتصانيفه في نصرته مذهبه وأقاويله .  
ولو لم يكن في نشر كتاب « مناقب الشافعي » إلا هذه الفائدة الخاصة  
بكتاب الأم - لكان ذلك مغنا عظما يضع الصواب في نصابه ، ويرد الحق  
لأصحابه ، فكيف وقد اشتمل على فوائد لا تحصى تتماق بحياة الشافعي الخاصة  
والعامة ، وحياة أهله وصحبه وتلاميذه ، وتضمن فوق ذلك دقائق علم الشافعي  
في التفسير والحديث والفقه ، واللغة والأدب ، وغير ذلك .

\* \* \*

ولقد كان « مناقب الشافعي » للبيهقي المصدر الأول لكل من أتى بعده ،  
وترجم لشافعي بترجمة مفردة أو غير مفردة .

ومن اعتمد عليه ، وأكثر من النقل عنه : ياقوت الرومي في معجم الأدباء ،  
وابن عساكر في تاريخ دمشق ، وابن كثير في كتابيه : طبقات الشافعيين ، والبداية  
والنهاية ، والنووي في تهذيب الأسماء واللغات ، ونفر الدين الرازي في مناقب  
الشافعي ، والسبكي في طبقات الشافعية . وغيرهم كثير .

وقد نلخص ابن حجر أكثر فصوله في كتابه « توالي التأسيس » ، بمعالي  
ابن إدريس ، وقال في مقدمة هذا الكتاب : « إن البيهقي صنع الكتاب  
المناقب ذبلا » .

ولم أر من ذكر ذيل المناقب هذا بأى لون من ألوان الذكر . ولا يتخالجنى  
ريب في أن ابن حجر يقصد بهذا الذيل كتاب « نوارد الحكايات عن  
الشافعي » الذي ذكره البيهقي في المناقب حيث يقول ١/١٤٢ « . . . وقد  
أخرجته في « نوارد الحكايات » في آخر الكتاب » .

وذكره أيضا بقوله ٣٦٨/٢ « وله حكايات لم يتفق إخراجها في كتاب  
« المناقب » وأخرجتها في جزء » .

و « نوادر الحكايات » هذا هو التالى فى النشر لكتاب المناقب ،  
إن شاء الله ذلك وقدره .

• • •

وقد اعتمدت فى نشر المناقب على ثلاث نسخ :

النسخة الأولى ورمزها ( ا ) كتبها « أحمد بن عبد الخالق بن محمد بن  
عبد الله بن أبى هشام ، القرشى ، الشافعى ، الدمشقى » وكان فراغه من كتابتها  
فى اليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الأول ، سنة أربع وتسعين وخمسة .  
وهى نسخة كبيرة الخط ، حسنة النص ، وعدد أوراقها ٢٣٤ ورقة .

والنسخة الثانية ، ورمزها ( ح ) كتبها « معمر بن يحيى بن أبى الخير بن  
عبد الغنى ، المسكى ، المالسكى » وقد أنهى كتابتها فى عصر الجمعة الثالث من  
شهر ربيع الآخر ، من شهور سنة ثلاث وسبعين وثمانمائة .  
وقد قوبلت فى تسعة وعشرين مجلسا .

وجاء فى هامش الورقة الأخيرة : « بلغ مقابلة فى المجلس التاسع والعشرين ،  
فى شعبان عام ثلاثة وسبعين وثمانمائة ، بالمسجد الحرام ، على غير أصل » وعده  
أوراقها ١٧٦ ورقة ، وخطها دقيق ، واسكنها فى جملتها أصح من النسخة الأولى .

والنسخة الثالثة ، ورمزها ( هـ ) وليس فيها ما يدل على اسم ناسخها  
ولا على تاريخ نسخها ، بيد أنه جاء على الصفحة الأولى منها عبارتان : الأولى

فوق العنوان ، والثانية تحتها ، ونص الأولى : « من كتب حجى الحسابى »  
ونص الثانية : « من كتب يحى بن حجى الشافعى » .

والأول هو : حجى بن موسى بن أحمد السعدى ، الحسابى ، الشافعى ،  
فقيه الشام ومحدثها . ولد سنة ٧٢١ وتوفى سنة ٧٨٢

والثانى هو : يحيى بن محمد بن عمر بن حجى بن موسى بن أحمد السعدى  
الحسابى ، الدمشقى ، المعروف بابن حجى .

ولد بدمشق سنة ٨٣٨ وتوفى بالقاهرة سنة ٨٨٨ وصلى عليه بالأزهر  
ودفن بالقرب من ضريح الشافعى .

وهذه النسخة جميلة الخط ، حسنة التنسيق ، ولكنها أقل النسخ شأنا ،  
وأخفها وزنا ؛ لكثرة ما فيها من تصحيف وتحريف ، ولذلك لم أثبت فروقها ،  
لأنه لا جدوى من إثباتها إلا زيادة حجم الكتاب

وهذه النسخ الثلاث مصورة عن أصولها المخزونة فى مكتبة أحمد الثالث  
بتركيا . وأرقامها حسب توالى ذكرها ٢٧٠ حديث ، ٨١٩ ، ٧١٨ .

ولأنه لطيب لى بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر الجزيل لجميع القائمين على  
شئون المكتبات فى تركيا ؛ لحسن عنايتهم بما أطلب تصويره .

وأرجو أن تظل معونتهم شاملة لجميع الباحثين ، وأن لا يصرفهم عنها  
ما يفعله بعض السفهاء هنا أو هناك ، كما حدث أخيراً ؛ فإن وضع العوائق أمام  
الراغبين فى تصوير الكتب أمر يجافى سنن العلم ، وينافى مواجب الأخوة ،  
ولا ينبغي لكرامة الدولة .

ونأى إلّا خالهم إلا عادلين إلى ما كانوا عليه من معونة العلماء وتلبية طلباتهم

أُنِّي كانوا من أرض الله . وفقنا الله جميعا لما فيه رضاه ، وجمع قلوبنا على حب  
تراثنا والتعاون على نشره على أساس علمي قويم :

\* \* \*

ولعل من طرائف المواقفات : أن أكتب مقدمة مناقب الشافعي في آخر شهر  
رجب من سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة وألف من هجرة المصطفى ، صلى الله  
عليه وسلم ، وقد كانت وفاة الشافعي في آخر يوم من شهر رجب سنة أربع  
ومائتين .

فليسكن عملي في هذا الكتاب تحية متواضعة لشافعي ، في ذكرى  
مرور ألف ومائة وسبع وثمانين سنة على وفاته .

طهّب الله ثراه ، وتقبل عنه أحسن ما عمل ، كفاء ما بذل من وقت وجهد  
في قه الكتاب ، ونصر السنة ، وتجليتهما للناس في أسلوب بارع ، وحوار  
رائع ، يبهّر العقول ، ويسحر النفوس ، ويهدي إلى سواء الصراط .

القاهرة في يوم الإثنين ٢٠ من رجب ١٤٩١ هـ  
٢٠ من سبتمبر ١٩٧١ م السيد أحمد صقر

## البيهقي في سطور

- هو أبو بكر : أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي<sup>(١)</sup>.
- ولد في شعبان سنة ٣٨٤ في « خُسْرُو جِرْد » إحدى قرى « بيهق » بنواحي « نيسابور » .
- مات في جمادى الأولى سنة ٤٥٨ .
- أول سماعه للعالم سنة ٣٩٩ .
- رحل إلى العراق والجلال والحجاز .
- كان ورعا زاهداً تقياً ، تابع الصيام مدة ثلاثين سنة .
- تعلم على طائفة من العلماء من أشهرهم الحاكم ( ٣٢١ - ٤٠٥ ) مؤلف المستدرک علی الصحیحین . وابن فورك الأصبهاني ، المتوفى سنة ٤٠٦ وأبو عبد الرحمن السلمي ( ٣٠٣ - ٤١٢ ) وأبو منصور البغدادی المتوفى سنة ٤٢٩ وأبو محمد الجويني ، المتوفى سنة ٤٣٨ .
- تعلم عليه جماعة من أشهرهم : أبو عبد الله الفراوي ( ٤٤١ - ٥٣٠ ) ، وقد روى عنه كثيراً من كتبه ومنها « مناقب الشافعي »
- ومنهم ابنه : إسماعيل بن أحمد البيهقي ، المتوفى سنة ٥٠٧ . وحفيده : عبيد الله بن محمد بن أحمد البيهقي ، المتوفى سنة ٥٢٣ . وأبو المظفر القشيري ( ٤٤٥ - ٥٣٢ ) وهو من رواة كتاب المناقب .
- ألف كتباً كثيرة ، طبع منها : السنن الكبرى ، وأحكام القرآن ، والأسماء

(١) ترجمت له في مقدمة كتاب معرفة السنن والآثار .

والصفات ، والاعتقاد ، والقراءة خاف الإمام ، وحياة الانبياء فى قبورهم ،  
ودلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ، صلى الله عليه وسلم ،  
ومعرفة السنن والآثار .

- قال عنه الذهبي ( ٦٧٣ - ٧٤٨ ) : « قلّ من جود تواليفه مثل الإمام أبى بكر البيهقي ، فتصانيفه عظيمة القدر ، فينبغي للعالم أن يعتنى بها )
- قال النووي : ( ٦٣١ - ٦٧٦ ) : « المصنفات فى مناقب البيهقي كثيرة ، ومن أحسنها وأثمنها كتاب البيهقي ، وهو مجلدان ضخمان ، مشتملان على نقائس من كل فن ، استوعب فيهما معظم أحواله ومناقبه ، بالأسانيد الصحيحة ، والدلائل الصريحة »